

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٩٠**

الخميس، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد حسمي	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد مارتنسين
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد شريف
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد تشن تشو
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبكر
	مالي	السيد ميغا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلدون
	ناميبيا	السيد ثيرون
	هولندا	السيد شيفرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

00-61982 240800 240800

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

الإعراب عن الترحيب بالممثل الدائم الجديد لكندا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في بداية الجلسة أن أخطركم بوجود سعادة السيد بول هاينيكر الممثل الدائم الجديد لكندا لدى الأمم المتحدة على طاولة المجلس. وبالنيابة عن المجلس، أهنئه تهنئة حارة. ونتطلع إلى التعاون معه في أعمال المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي عنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد عنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إفادة إعلامية يقدمها السيد هادي عنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام. أعطيه الكلمة.

السيد عنابي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أقدم لأعضاء مجلس الأمن معلومات مستكملة عن التطورات التي جرت في كوسوفو منذ آخر إفادة إعلامية قدمناها إلى المجلس، وكان ذلك في ١٣ تموز/يوليه.

شهد الشهر الماضي أوج المرحلة الأولى من عملية التسجيل المدني. ومن بين ألبان كوسوفو الذين يشكلون الغالبية، شاركت نسبة ٩٠ في المائة تقريبا في عملية التسجيل. ومن بين هذه الطلبات، تقرر استعراض زهاء ٠٠٠ ١٠٠ طلب. وينبغي أن يُنجز هذا الاستعراض بنهاية هذا الشهر. ومن بين حالات الاستعراض التي تم النظر فيها حتى الآن، ثبتت الأدلة في ٢٩ في المائة من تلك الحالات، وبذلك وصل العدد الإجمالي للأسماء المقيدة في السجل المدني إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٩٣٠ اسم. وإضافة إلى ذلك، تم تلقّي ٦٤٢ ١٨١ طلبا من خارج كوسوفو، اعتُمد منها ٦١٩ ٣١ طلبا حتى الآن.

وفي الشهر الماضي، بذلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جهودا هامة للغاية لضمان أن يتم التسجيل ببساطة وفي أمان. ومع ذلك، فإن أعمال الترويع الجارية على نطاق واسع على أيدي عناصر صربية متشددة، بما في ذلك توجيه التهديد بوقف المعاشات أو التسبب في أضرار جسدية، أثنت أغلبية صرب كوسوفو عن المشاركة في العملية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة أتراك كوسوفو كانت محدودة بسبب استمرار الانقسامات داخل مجتمعهم المحلي إزاء المطالب التي كانوا قد تقدموا بها فيما يتعلق بوضع اللغة التركية. وهناك بعض العناصر المتطرفة رفضت تكرارا اقتراحات بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الرامية إلى كفالة استعمال اللغة التركية على نحو كامل في البلديات التي تقطن على أراضيها جماعات تركية من كوسوفو. وبالرغم من موافقة الحكومة التركية على اقتراح البعثة بشأن هذه المسألة، أبقت تلك العناصر على مطالبها المتمثلة في فرض اللغة التركية كلغة وطنية ثالثة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن أبناء

الجماعات التركية في كوسوفو من تسجيل أسمائهم قبل موعد انتهاء عملية التسجيل.

وعقب إنجاز عملية تسجيل المدنيين، ينتقل الاهتمام الآن إلى التركيز على الانتخابات البلدية المقبلة. ولقد أعلن السيد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، أن تلك الانتخابات البلدية ستعقد بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ووافقت اللجنة المركزية للانتخابات حتى الآن على ما مجموعه ٢٠ حزبا سياسيا، وتحالفين، وثلاث مبادرات للمواطنين، و ١٥ مرشحا مستقلا. وأحد الشواغل الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في هذه المرحلة السابقة للانتخابات يتمثل في تصاعد أعمال العنف الأخيرة بسبب دوافع سياسية، ولا سيما ضد أعضاء الرابطة الديمقراطية لكوسوفو. وتمثلت أخطر حادثة في قتل عضو في رئاسة الرابطة في أيستوك كان قد اختُطف بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه. ومنذ بداية آب/أغسطس، استُهدف ثلاثة ممثلين آخرين محليين في الرابطة وتعرضوا لحوادث إطلاق نار متفرقة، وتم تفجير مكتب محلي للرابطة بالقنابل.

وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تأخذ التهديد الناجم عن العنف السياسي أو الترويع على محمل الجد. لذلك ستعمل على إعادة ترتيب أولويات الشرطة لمواجهة ذلك التحدي. وسيُعمل على استكشاف جميع الاستراتيجيات المتاحة واستعمالها حسب الاقتضاء، ابتداء بتوفير التدريب على الحماية الأمنية لأعضاء الحزب، إلى مرافقة الشرطة للأشخاص و/أو توفير الحماية لهم في الحالات التي تتصف خاصة بدرجة عالية من الخطورة. وسيجري التحقيق بنشاط في الحوادث التي تحصل، وستعمد البعثة إلى إنفاذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالانتخابات بصرامة، وهي القواعد التي تحظر الكيانات السياسية من المشاركة في أعمال العنف أو الترويع. ولن تتردد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في شطب إسم أي مرشح أو حزب سياسي يثبت انخراطه في أعمال عنف بدافع سياسي.

ولقد عقد الممثل الخاص للأمين العام اجتماعين في الشهر الماضي في "دار البلدية"، حسبما يسمَّيان، حضرهما مئات السكان المحليين إبان الأسبوع الماضي لمناقشة الشواغل التي تساور السكان المحليين. وقد استغل هاتين المناسبتين لحث السكان على المشاركة في الانتخابات المقبلة، والدعوة إلى التسامح فيما بين المجتمعات العرقية. والسكان المحليون، من جهتهم، سألوا الممثل الخاص عن التدابير التي من شأن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تتخذها من أجل كفالة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة. ولقد طرحوا أيضا أسئلة تتعلق بمسألتي الملكية ووثائق السفر. والاجتماعان اللذان عُقدا في دار البلدية كانا الاجتماعين الأولين في سلسلة من هذه الاجتماعات التي يزمع الممثل الخاص أن يعقدها في جميع أنحاء الاقليم طوال الأسابيع المقبلة.

وفي منتصف تموز/يوليه، عرض السيد كوشنر أيضا مفهومه الأوَّلي عن وضع ميثاق لمجتمع كوسوفو يتعلق بالقيام خطوة خطوة بوضع إطار قانوني لحكم ذاتي واسع وتوفير الحماية للمجتمعات المحلية خلال فترة الإدارة المؤقتة. ولن يعالج الميثاق مسألة الوضع النهائي لكوسوفو. أما العنصر الأول في ذلك الميثاق، أي تنظيم الحكم الذاتي للبلديات، فقد وقَّع عليه السيد كوشنر بالفعل ودخل حيز النفاذ. وثمة عناصر أخرى في الميثاق ستتضمن آليات لحماية حقوق مختلف المجتمعات العرقية في كوسوفو، والقيام في نهاية المطاف بإنشاء مؤسسات واسعة النطاق في كوسوفو لممارسة الحكم الذاتي الحقيقي. وجميع هذه المؤسسات ستبقى تحت سلطة الممثل الخاص، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وكجزء من التزام بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالمساواة في حقوق جميع المجتمعات المحلية في كوسوفو، أطلق السيد كوشنر مبادرة جديدة ترمي إلى تحسين الظروف والخدمات للمجتمعات المحلية من غير الصرب والألبان في كوسوفو. وتتضمن تلك المبادرة برامج دعم خاصة لتلك المجتمعات في عدد من المجالات التي تشمل الصحة، والتعليم، والرفاه الاجتماعي، والخدمات العامة. وأجرى الممثل الخاص بالفعل جولة أولية من المشاورات البناءة مع الممثلين من مجتمعات البوشناق والغوراني والأتراك والمصريين والأسكالجي في كوسوفو دعما لتلك المبادرة. وتعمل البعثة على أن يشارك في تلك المشاورات ممثلون من جميع الأحزاب غير الصربية وغير الألبانية، بصرف النظر عن مستوى تأييد الشعب لها.

وفي تطور بارز آخر، حضرت في إيرلي بفرجينيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/ يوليه مجموعة من ٤٠ ممثلا عن الصرب والألبان في كوسوفو مؤتمرا دعا إليه معهد الولايات المتحدة للسلام. ولقد اعتمد المؤتمر بالإجماع إعلانا يُشار إليه الآن بإعلان إيرلي، يؤيد بناء الديمقراطية في كوسوفو، بوصف ذلك أعلى أولوية، وإجراء انتخابات حرة كعنصر رئيسي في تلك العملية. ويسلم الإعلان أيضا بالحق الأساسي لجميع المقيمين في كوسوفو في العودة إلى الإقليم، وإقامة مجتمع مدني متعدد الأعراق قوي ونشط بوصف ذلك عاملا ضروريا لمستقبل كوسوفو. والتزم المشاركون في المؤتمر أيضا بما سموه الميثاق المناهض للعنف الذي من شأنه أن يعزز التسامح ويمنع الاستغلال السلبي للمسائل العرقية ويمكِّن من الجمع بين جميع المقيمين في كوسوفو ومشاركتهم في الحياة السياسية.

وعقب انعقاد مؤتمر إيرلي، أعرب ممثلون عن مجلس الإدارة المؤقتة ومجلس كوسوفو الانتقالي تأييدهم القوي للإعلان المعتمد هناك. وتجري مناقشات الآن بشأن كيفية تحويل الإعلان إلى سلسلة من المبادرات الملموسة.

وقد أبدت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو استعدادها للقيام بدور نشط في هذا الجهد. ويكتسب ذلك أهمية خاصة، بالنظر إلى الإحجام التقليدي لمعظم الزعماء السياسيين المحليين عن المشاركة في حوار مباشر فيما بينهم عند تواجدهم في كوسوفو. وبالإضافة إلى متابعة إعلان ''إيرلي هاوس''، يواصل كل من المجلس الإداري المؤقت والمجلس الانتقالي لكوسوفو، العمل على نحو بنّاء في عدد من القضايا الرئيسية، بما في ذلك إقرار ميزانية كوسوفو الموحدة المنقحة، وكذلك التقييم واسع النطاق لعمل المصالح الإدارية المؤقتة المشتركة.

وقد تم تسهيل إحراز تقدم بشأن هذه المسائل بفضل استمرار الموقف التعاوني الذي يتخذه المجلس الوطني الصربي في غراكانيتسه، وعودة السيد تاشي وحزبه، حزب التقدم الديمقراطي لكوسوفو إلى الأجهزة الإدارية المشتركة، بعد الامتناع عن المشاركة فيها منذ أوائل شهر تموز/يوليه، الأمر الذي أحطنا به المجلس علما في الشهر الماضي.

ومن التطورات الهامة، التي شهدناها في الشهر الماضي، الإنهاء التدريجي للأنشطة الإنسانية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ففي الخامس عشر من تموز/يوليه، انتهت رسميا هذه الركيزة التي كانت تشكل عنصرا رسميا في البعثة. وقد عين السيد إريل موريس،وهو موظف على درجة عالية من الخبرة بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ونائب الممثل الخاص للأمين العام في البوسنة سابقا، في منصب المنسق الإنساني للأمم المتحدة في كوسوفو. وسيعمل السيد موريس أيضا بصفته المبعوث الخاص لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد تمثل محور أنشطته حتى الآن في

وضع مشروع الحسابات الإنسانية، الذي يهدف إلى تحديد الثغرات في الانتقال من حالة الطوارئ إلى مرحلة التنمية في كل المجتمعات المحلية في كوسوفو. كما سيتم من خلال هذا المشروع مراجعة ما ينبغي للأمم المتحدة أن تقدمه من مساعدات من أجل سد هذه الثغرات في فصل الشتاء القادم.

ومع استمرار تنقلات العودة الطوعية لأبناء كوسوفو من بلدان أوروبا الغربية وغيرها من البلدان بمعدل منتظم، فإن حالات العودة غير الطوعية من ألمانيا وسويسرا تتزايد بسرعة. ولقد قفز عدد حالات العودة القسرية من ٦٠٠ حالة خلال شهر أيار/مايو إلى أكثر من ١ ٧٠٠ حالة في شهر تموز/يوليه. ومنذ شهر شباط/فبراير، أعيد إلى كوسوفو قسرا أكثر من ٥ ٦٠٠ شخص، من بينهم نحو ٣ ٣٠٠ من ألمانيا، وما يزيد على ٢ ٣٠٠ من سويسرا. وعلى الرغم من أن الحكومات المعنية كانت تؤيد عادة موقف بعثة الأمم المتحدة بعدم إجبار الأقليات على العودة، كان من بين الذين تمت إعادتهم قسرا أفراد من أقليتي روما وجوراني الكوسوفيتين.

وقبل بضعة أيام، في الرابع عشر من آب/أغسطس، بدأ اضطلاع البعثة بالمسؤولية عن مصهر الرصاص في زفيكان، بمنطقة متروفيتشا، وبالتالي إغلاقه، حيث كان يمثل خطرا كبيرا على الصحة العامة، وكان يهدد كلا من المجتمع المحلي والموظفين الدوليين العاملين في المنطقة. وأوضحت عينات الهواء التي أُخذت مؤخرا وجود مستوى من التلوث بالرصاص يعادل ٢٠٠ ضعف المستوى الدولي الذي حددته منظمة الصحة العالمية. وقد اصطدم إغلاق هذه المنشأة، والذي تم بمساعدة من قوة كوسوفو، ببعض المقاومة. ومنذ ذلك الحين، فإن حالة الأمن في زفيكان تتسم بالاستقرار، والأوضاع هادئة بشكل عام.

لقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عددا من الخطوات للسيطرة على الأزمة الصحية ولتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة عن بطالة عمال هذه المنشأة. وتجري في الوقت الراهن عمليات التنظيف في موقع المنشأة، كما أنشئت مرافق طبية لإجراء الاختبارات على مستوى الرصاص في دم كل من العمال والسكان المحليين. ومن بين ما يقدر بنحو ١ ٥٠٠ عامل من عمال المنشأة من صرب كوسوفو، سجل أكثر من ١ ٤٠٠ أسماءهم لدى البعثة، ودفعت لهم أجور شهر آب/أغسطس مقدما.

وعلى الرغم من تنظيم مظاهرات في أوائل هذا الأسبوع شارك في بعضها نحو ١ ٠٠٠ شخص، فلم تخرج هذه المظاهرات عن النظام. وفي غضون أيام من الاستيلاء على هذه المنشأة، تناقص عدد المشاركين في هذه المظاهرات إلى ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ شخص. وبالمقارنة بمعدل التسجيل المرتفع لأسماء عمال المصهر لدى البعثة، فإن هذا الاتجاه يشير إلى تنامي الثقة في إدارة بعثة الأمم المتحدة بين العاملين في المصهر من صرب كوسوفو.

وفي عملية فحص أولية للمصهر، تبين وجود إهمال واسع النطاق، مع تردي معايير السلامة والمعايير البيئية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الحالة المعنوية للعمال. وستقوم إدارة البعثة في تريبكا، بعد تعزيزها بفريق خبراء من ثلاث من شركات التعدين الدولية الكبرى، بتقييم للجدوى الفنية، والبيئية، والمالية لكل المجتمع التعديني الصناعي في بريبكا، بشمال كوسوفو. في الوقت نفسه، ستقوم البعثة بإصلاح معدات الإنتاج والسلامة أو باستبدالها. وفي إطار هذا الجهد، سيتم تشغيل نحو ٢ ٠٠٠ عامل من العمال المحليين خلال السنة المقبلة. وقد حددت ميزانية هذه المرحلة من عملية الترميم في تريبكا بمبلغ ١٦ مليون دولار، وتشمل أموالا تغطي أجور العمال، والأجهزة والمعدات، والمبالغ التي تسدد

لفريق الخبراء. ومعظم هـذه الأمـوال تم جمعـها بـالفعل مـن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا.

أنتقـل الآن إلى الوضــع في متروفيتشــا. لقــد تزايــد العنف وعدم الاستقرار في هذه المدينة خلال النصف الثاني من شهر تموز/يوليه، وهو ما يؤكد هشاشة عملية السلام في القطاع الشمالي من كوسوفو. وقد اقترنت حوادث العنف بين الطوائف بتفجر موجات من القلاقل المنظمـة، بصـورة دورية، بين عنـاصر مـن مجتمـع صـرب كوسـوفو في الجـزء الشمالي من المدينة. وفي أكثر من مناسبة خلال هذه الفترة، تم إحلال النظام بعد اتصالات مباشرة مع زعماء من المجلس الوطني الصربي في متروفيتشا. وتزايدت حدة هـذه القلاقـل بصورة خاصة في أعقاب قيام الشرطة التابعين لبعثـة الأمـم المتحدة باحتجاز ''مراقب جسور'' من صرب كوسوفو يوم ١٦ تموز/يوليه. وبعد عملية الاحتجاز هذه، تعرض شرطة البعثة لاحتجاز غير مشروع، تم خلالـه الاسـتيلاء علـى أسلحتهم ومعداهتم، وتعرضـت مسـاكنهم للاقتحـام وهنـب محتوياهتا.

وبنهاية شـهر تمـوز/يوليـه، وكنتيجـة للتدابـير الـتي اتخذهتا بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو، عاد الهدوء وتحسن الوضع إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن فترات القلاقل المنظمة توضح السهولة النسبية التي يمكن لمثيري الشغب أن يثـيروا هبا التوتر في الجزء الشمالي من المدينة.

قـامت بعثة الأمـم المتحـدة وقـوة كوسـوفو بمراجعـة خطـط عملياهتــا المشــتركة وخيــارات التعزيــز في منطقــة متروفيتشا. وإن كان ذلك ليس أكثر من حل قصير الأجل لتمكين البعثة من الاستجابة بشكل أفضل للقلاقل مستقبلا. ومـن الأهميـة بمكـان أن ننـتزع زمـام المبـادرة مـن العنــاصر المتطرفة في مجتمع صـرب كوسـوفو. وتقـوم قـوة كوسـوفو بالتعاون مع بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتة في كوسـوفو بمراجعة خططها لشمال كوسوفو وبوضع استراتيجية شاملة لتوسيع وتعزيز نفوذ المجتمع الدولي في المنطقة.

وفيمـا يتعلـق بالحالـة الأمنيـة العامـة، فـإن الأقليـات السكانية ما زالت هدفا للعنف والترهيب القائم على أساس إثني. فالصرب والروما في كوسوفو بوجه خاص ظلوا يمثلون ضحايا حوادث إطلاق النار والهجمات بالقنابل الحارقة. وفي أحد آخر الحـوادث أصيبـت بجـروح مجموعـة مـن الأطفـال الصرب الكوسوفيين في هجوم بقنبلـة في أوبيليتـش، بمنطقـة بريستينا. وعلى الرغـم مـن هـذه التحديـات الـتي تواجـه أمـن الأقليات، عاد بعض السكان بأعداد صغيرة وبصورة تلقائيـة، بما في ذلك ٣٥ من صـرب كوسـوفو المشـردين داخليـا الذيـن عــادوا إلى سـليفوفو بمنطقـة بريسـتينا وحـوالي ١٠٠ مــن المشردين داخليا إلى قرية غراس في فوكيترن، وهـي في منطقة ميتروفيتسا أيضا.

وفي أعقــاب حــالات العــودة هــذه، حضــر ممثــل للمجلس الصربي الوطني في ميتروفيتسا اجتماعا للجنة التسيير التابعة للجنة المشتركة المعنية بعودة اللاجئـين في ٣١ تمـوز/ يوليـه. وهـذه أول مـرة يشـارك فيـها المجلـس الوطـني الصـربي بميتروفيتسا في مؤسسة على نطاق كوسوفو.

وبعـد ذلـك أصبـح أعضـاء المجلـس الوطـني الصـربي بميتروفيتسـا مشـاركين في خطـة لتنظيـم زيـارات استكشـافية لصرب كوسوفو إلى وادي أوسويان في بلدية إيستوك بمنطقة بيك.

ولا يزال نشاط مغاوري العصابات مستمرا بصورة خفيفة في وادي بريسيفو في جنوب صربيا. وكـانت هنـاك تقارير متقطعــــة عـــن صدامات عنيفة يعتقد أهنا تقع بين ما يسمى بجيش تحرير بريسيفو وميدفيديا وبويانوفاك وقوات الأمن الصربية. وفي هناية تموز/يوليه سُجلت في المنطقـة الآمنة الواقعة إلى الشرق من دوبروسين سلسلة من الحوادث تشـمل

حالات مـن تبـادل إطـلاق النـار وهجمـات بمدافـع الهـاون تستمر فترة من الزمن.

وفي حـين أنـه لم يكـن هنـاك تدفـق كبـير للألبـان المشردين داخليا كرد فعل لهذا العنف، فقد سجَّل ٣٥ من القادمين الجدد أسماءهم لتلقي المساعدة من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في منطقتي غنيلاني وبريستينا خلال الشهر الماضي. وهذه التطورات الأخيرة تذكِّر بأن الحالة في جنوب صربيا لا تزال تشكل مصدر قلق.

وختاما أود أن أقول إن بعثة الأمم المتحدة ستواصل في الأسابيع المقبلة بذل جهودها الجارية لتهيئة وتعزيز مناخ يمكن فيه إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وستظل هذه الجهود في مقدمة جدول أعمال بعثة الأمم المتحدة. وسترصد البعثة أيضا على نحو وثيق جميع جوانب العملية الانتخابية وستستخدم كل وسيلة في متناول يدها لردع أعمال العنف السياسي والمعاقبة عليها. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة العمل على تحسين أحوال الأقليات الإثنية في كوسوفو – بما في ذلك أحوالهم المادية والأمنية.

وسيقدم الأمين العام في الشهر المقبل إلى المجلس تقريرا عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقد طلب من ممثله الخاص، السيد كوشنر، أن يكون موجودا ربما قريبا من نهاية شهر أيلول/سبتمبر ليعرض التقرير على المجلس. وسيستطيع السيد كوشنر أن يقدم المزيد من التفاصيل عن أنشطة البعثة. وفي الأيام المقبلة سنعالج مع الرئيس المقبل مواعيد تقديم ذلك التقرير إلى المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد هادي العنابي على إحاطتنا علما بآخر مستجدات الحالة في كوسوفو. وقد حدث عدد من التطورات الإيجابية في كوسوفو منذ أن اجتمعنا آخر مرة في المجلس لمناقشة مفتوحة، في تموز/يوليه. ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام، كما ذكر السيد العنابي للتو، وإلى عرضه من جانب الممثل الخاص للأمين العام السيد برنارد كوشنر.

وفيما يتعلق بمناقشة اليوم نود أن نثير النقاط التالية. أولا، فيما يتعلق بالانتخابات البلدية: نرحب بإعلان السيد كوشنر بأن الانتخابات البلدية في كوسوفو ستجرى في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وهو موعد حُدد بناء على توصية رئيس اللجنة المركزية للانتخابات وبالتشاور مع المجلس الإداري المؤقت. وقد ظل المجتمع الدولي يدعم منذ أمد بعيد إجراء الانتخابات في خريف هذه السنة. ويسعدنا أن نلاحظ أن هناك محافظة على الإطار الزمني المخطط له. وستكون الانتخابات البلدية أول خطوة كبيرة تجاه إنشاء مؤسسات منتخبة على النحو الواجب في كوسوفو. ويشجعنا أيضا أنه تم التوقيع في الشهر الماضي على قانون الانتخابات البلدية، الذي نتج عن مناقشات واسعة مع الهيئات المحلية ومشاورات مع المنظمات الدولية.

وثانيا، فيما يتعلق بتسجيل الناخبين: نرحب أيضا بالانتهاء بنجاح في الشهر الماضي من تسجيل سكان كوسوفو استعدادا للانتخابات. وتسجيل أكثر من مليون شخص في داخل كوسوفو و ٠٠٠ ١٥٠ خارجها خطوة كبيرة إلى الأمام. ولكن نعرب عن أسفنا من أن الصرب، الذين يبلغ عددهم حوالي٠٠٠ ١٠٠، لم يسجَّلوا. ونحن نشدد على أهمية المشاركة الكاملة من كل الجماعات الإثنية في الإدارة المحلية لاستعادة السلم والأمن.

ونقطتي الثالثة تتعلق بالحالة الأمنية. وقد تفجَّر عدد من أحداث العنف في مختلف أنحاء كوسوفو، بما في ذلك ميتروفيتسا، في الأشهر الأخيرة. ويجب على الزعماء في كوسوفو أن يقوموا بالمزيد من العمل لإنهاء دوامة العنف. ونناشد الكوسوفيين، بصرف النظر عن أصولهم العرقية، أن يتَّحدوا ضد الذين يعوقون السلام ويشكلون تهديدا للتعايش السلمي، وأن يبنوا مستقبلا آمنا وديمقراطيا ومتعدد الأعراق في كوسوفو.

ونحن ندعم الجهود الجارية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الرامية إلى تحسين الأمن وحكم القانون وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وبينما يقترب موعد الانتخابات ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تركز أكثر على الجوانب الأمنية. ويساورنا قلق من أن العنف السياسي قد يتزايد مع اقتراب موعد الانتخابات. وينبغي اتخاذ كل خطوة لإجراء الحملة الانتخابية بطريقة سلمية وآمنة.

ورابعا، فيما يتعلق بالقضاء: فإن القضاء في كوسوفو ظل معطلا فترة من الزمن، وذلك من ناحية رئيسية بسبب الافتقار إلى القضاة. ونعرب عن ترحيبنا بقيام رئيس بعثة الأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر بتعيين ١٣٩ قاضيا إضافيا ومدعيا عاما و ٣٠٩ قضاة معاونين، للمحكمة العليا، ومحاكم المقاطعات والبلديات والجرائم الصغيرة في مختلف مناطق كوسوفو، وللمحكمة التجارية في بريستينا.

إن الأداء الفعال للنظام القضائي شرط أساسي لإنفاذ القانون. وقطعا سيسهم القضاة والمدعون العامون الإضافيون في إرساء حكم القانون من جديد في كوسوفو.

ونقطتي الخامسة تتعلق بالأشخاص المفقودين والمحتجزين. وقد أشرنا إلى هذه المشكلة المستمرة عددا من المرات في المجلس. وأقرباء الأشخاص الذين ما زالوا في الأسر يعانون ألما وقلقا دائمين. وقد رأينا ذلك بأنفسنا خلال زيارة بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو في نيسان/أبريل الماضي. واستمرار هذه الحالة تتولد عنه الريبة ويقوض المحاولات الرامية إلى بناء الانسجام فيما بين الأعراق. وكلما أسرعنا بإنهاء مشكلة الأشخاص المفقودين على نحو مُرضٍ، كلما أصبح مستقبل عودة السلام أفضل. وفي هذا السياق نكرر الإعراب عن تأييدنا لتعيين مبعوث خاص للأمين العام معني بالأشخاص المفقودين والمحتجزين.

وتتصل نقطتي السادسة بالنشاط الاقتصادي. ويحتاج معدل النشاط الاقتصادي في كوسوفو إلى تعزيز. ومن شأن ذلك أن يوفر الأعمال لأهالي كوسوفو ويجعلهم يتطلعون إلى المستقبل بأمل بدلا من أن ينتابهم بؤس الماضي. ومما يشجعنا البدء في برنامج إصلاح الطرق في كوسوفو بواسطة الوكالة الأوروبية للتعمير. وبالقطع فإن تحسين البنية التحتية هو أهم الاستثمارات لتقوية النشاط الاقتصادي.

وختاما، أود أن أقول أن استعادة السلام في منطقة كانت لوقت طويل بقعة ساخنة للصراع والعنف العرقي مهمة معقدة للغاية. ويبين التقدم الملحوظ الذي أحرز مؤخرا أن ذلك ليس بمستحيل. ودعوني أختتم بتقديم احترام خاص إلى الجهود التي لا تكل للسيد برنارد كوشنر في قيادة جهود الأمم المتحدة لإقامة السلام والأمن وزيادة تعمير كوسوفو. ونحن نثني عليه لقيامه بعمل رائع بصورة تدعو للإعجاب.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون جدا للسيد عنابي على عرضه للحالة في إقليم كوسوفو اليوغوسلافي. ويمكننا أن نقف على ما تم إنجازه، بفضل الوجود الدولي، في محاولة تهيئة حياة عادية نوعا ما لشعب كوسوفو. ومن وجهة النظر هذه، يتضح تماما أنه تم إحراز قدر معين من التقدم.

ومن سوء الطالع، أن بعض الموجودين بالفعل في كوسوفو هم فقط المدركون لذلك التقدم: الناس الذين يستطيعون الآن العيش هناك بهدوء، وبدون خوف على حياهم. ومن المحزن أن ذلك لا ينطبق على جميع من يعيشون في كوسوفو، ناهيكم عن أولئك الموجودين في كوسوفو ولم يتمكنوا بعد من العودة إلى ديارهم. وهكذا، فإذا نظرنا إلى المهام المحددة بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتي ترمي إلى إقامة مجتمع حر متعدد الأعراق وآمن بالنسبة لجميع من عاشوا من قبل في كوسوفو، يتضح أننا بعيدين عن تحقيقها بنفس بعدنا عن ذلك منذ سنة.

ونحن نلاحظ، كما لاحظنا في الماضي، أن الأحكام الرئيسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا تزال تُنتهك. ولا يتم معالجة المهام التي ينطوي عليها ضمان سلامة وأمن شعب كوسوفو جميع شعب كوسوفو بطريقة ناجحة. وتشمل هذه المهام البدء في عملية سياسية لتحديد الوضع المستقبلي للمنطقة ضمن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما أنه لم يتم ضمان احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها.

وبتفحص الحالة الأمنية الإجمالية، نلاحظ مع القلق أن الأنشطة الإرهابية مستمرة ضد الجماعات العرقية غير الألبانية فمنذ أيام قليلة فقط، يوم ١٧ آب/أغسطس، انفجرت قنبلة في كنيسة أورثوذكسية في فليكاريكا بمنطقة فوسيترن، وانفجرت قنابل يدوية في فناء كرة سلة في أوبيليك بمنطقة بريستينا، على نحو ما ذكره اليوم السيد عنابي. وبعد ذلك، وفي يوم ١٨ آب/أغسطس، وجهت قنابل إلى مبنى في بريستينا يضم مركز خدمات الأحزاب السياسية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك اللجنة اليوغوسلافية للتعاون مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وكالمعتاد لم يمكن تحديد المسؤولية. ولا أتذكر معاقبة أي شخص أبدا عن جريمة من هذا النوع في كوسوفو. كما أن التواجد الدولي لم يتمكن من وضع نهاية للاستفزازات المسلحة التي يشنها المتطرفون الألبان في وادي بريزيفو، وهو شيء أشار إليه أيضا السيد عنابي هذا الصباح.

وفي ذلك السياق، نرى أن سياسة عدم الاكتراث فيما يتعلق بالمضي قُدما في الانتخابات البلدية يمكن أن يستتبع مزيدا من المشاكل المحتملة في حالة صعبة بالفعل في كوسوفو. وقد ناشدنا تكرارا قيادة الأمم المتحدة وبعثتها إدارتها المؤقتة لتأكيد أن هذا الوقت لا يصلح لعقد مثل هذه الانتخابات. ولكن على الرغم من ذلك قرر السيد كوشنر عقد الانتخابات البلدية يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، رغم أن كثيرا من الخبراء الدوليين، بما في ذلك خبراء من مجلس أوروبا ومن بعثة الأمم المتحدة لتقدير الأعمال التحضيرية لانتخابات كوسوفو، أعربوا عن شكوكهم الخطيرة إزاء حكمة عقد الانتخابات بدون مشاركة أغلبية الصرب أو الأقليات العرقية التركية في كوسوفو. ونحن نشعر بقلق شديد من أن فكرة عقد الانتخابات يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بأية تكاليف يمكن أن تقوض جميع جهود إقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي حقا في المنطقة. ويمكن أن تؤدي فقط إلى إضفاء الشرعية على وحدات جيش تحرير كوسوفو السابق والكيانات التي تواصل زرع بذور عدم الشرعية تحت ستار دخان ما يسمى بقوات حماية كوسوفو.

ونحن نعلم أن الظروف التي تمكن حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ من اللاجئين والمشردين وحوالي ٠٠٠ ١٠٠ من الصرب في المنطقة من المشاركة في الانتخابات غير قائمة. وقال السيد عنابي إن سبب عدم تسجيل الصرب أنفسهم في الانتخابات، على سبيل المثال، هو أن العناصر الصربية الراديكالية تخيف السكان الصرب في كوسوفو. وأنا متأكد من أن ذلك يحدث، ورغم أن السيد عنابي لم يشر إليه بدقة وأمانة فإنه لا يمكنني عدم تصديقه. بيد أنني أعلم أيضا أنه إذا كان ذلك يحدث حقا، فإنه ربما يكون أقل الأسباب الهامة

لعدم قيام الصرب بتسجيل أنفسهم. والسبب الرئيسي لعدم رغبة الأقليات في التسجيل هو أنهم لا يزالون يشعرون أنهم أبعد من أن يكونوا آمنين. إن لديهم شعورا دائما بأن حياتهم مهددة؛ وهم لا يملكون حرية الحركة؛ وهم يرون العناصر الألبانية المتطرفة تنفذ أنشطة ضد الأقليات في كوسوفو وتتمتع بالحصانة.

ألا يتفق الأعضاء على أننا عندما نتكلم عن أسباب عدم قيام أعضاء الأقليات بالتصويت، ينبغي علينا أن ننظر إلى الصورة بكاملها، ولا نلق فقط بنظرة نقدية على من يشير إليهم السيد عنابي بوصفهم "عناصر صربية متشددة". وكما بيّنه السيد عنابي، فإننا نستمع أيضا إلى عنف سياسي متزايد، ليس فقط ضد الأقليات العرقية، وإنما أيضا ضد ممثلي أطراف كوسوفو الألبانية المتحررة.

لقد أعطانا مثلا للأهداف التي حسمها العنف الجسماني ضد ممثل رابطة كوسوفو الديمقراطية، حزب السيد روغوفا. كما هوجم زعماء غوراني في بلدية دراغاس. ونحن نعلم أن مرتكبي هذه الحوادث أفراد في سلاح حماية كوسوفو انضموا إلى السلاح من جيش تحرير كوسوفو السابق. وفي هذه القاعة ذاتها منذ أسبوع وزعنا وثيقة تثبت أن سلاح حماية كوسوفو في الواقع، لا يجند فقط جنودا من جيش تحرير كوسوفو وإنما أيضا أفرادا تعرف قوة كوسوفو ماضيهم الإجرامي. ولم نتلق أي رد على تلك الوثيقة.

ونرى أن الانتخابات في كوسوفو ربما تثير أزمة جديدة تهدد الاستقرار والأمن في المنطقة. ونحن مقتنعون بأن القرار بإجراء الانتخابات كان يجب ألا يتخذ إلا بعد التشاور مع مجلس الأمن. لقد تجاوز السيد كوشنر سلطته في البت في تاريخ الانتخابات بنفسه. لقد ألقى على نفسه مسؤولية ضخمة لنتائج هذا العمل بالنسبة لمستقبل المنطقة برمتها. ولقد قلنا مرارا بأن السيد كوشنر أعطى لنفسه، في انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الحق الحصري في إدارة كوسوفو بدون مشاورة مجلس الأمن وبدون التعاون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

لقد لاحظنا خلو عرض السيد العنابي من أي ذكر لفكرة التعاون أو الاتصال بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونتيجة لسياسة قيادة البعثة سواء أكانت متعمدة أم لا فإنها في الواقع تمهد الطريق أمام كوسوفو للانفصال عن يوغوسلافيا. وقد أطلق السيد هاشم ثاكي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، عندما تكلم في نيويورك في الأيام القليلة الماضية، بأنها "بلد مجاور". وقال ذلك في إشعار عام في مؤتمر صحفي. ولم استمع إلى قيادة البعثة أو قيادة الأمم المتحدة ترد أو تجيب بأية طريقة على مثل هذا البيان من قائد يعتبرونه أمل كوسوفو الديمقراطية في سياق تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد وجهنا أسئلة كثيرة عن أنشطة السيد كوشنر ولم نتلق إجابة واحدة على أي منها. والواقع أننا تساءلنا أيضا عن سبب عدم تلقي أعضاء مجلس الأمن حتى الآن تقرير علماء الطب الشرعي الفنلنديين عن نتائج مأساة راجاك السنة الماضية. ولذلك أود أن أطلب للمرة الثانية رسميا أن تتخذ الأمانة العامة إجراءات لضمان أن يطلع مجلس الأمن على تقرير علماء الطب الشرعي بشأن المأساة التي وقعت في راجاك.

وأبلغنا السيد العنابي أيضا بأن قوة كوسوفو استولت أيضا على مصنع سفيكان. وكان التعليل الذي أعطي هو أنه كانت توجد أسباب بيئية تحتم ذلك. ولا يمكننا أن نقبل هذا التعليل فنحن نعتبر الاستيلاء على ذلك المصنع بداية واقعية لخطط الاستيلاء على الممتلكات الصربية في كوسوفو. ونحن نعلم أن هذا المصنع، الذي تم الاستيلاء عليه بالقوة، كانت

تنوي البعثة تسليمه إلى المصلحة الإدارية للتجارة والصناعة التي تعمل تحت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة ولا تضم صربيا واحدا. وهكذا فإنه يمكننا أن نرى بوضوح تام سبب قلق صرب الكوسوفو من أن متروفيتشا، التي يقع فيها المصنع، سوف تعاني من نفس المصير الذي تعانيه الأجزاء الأخرى من كوسوفو وتصبح ضاحية أخرى تطهر عرقيا لتصبح ألبانية.

وهكذا فإننا ننظر إلى تلك الواقعة بوصفها استيلاء على ممتلكات صربية وتصرفا فيها، فلقد أُخذ هذا المصنع ببساطة من ملاّكه الصرب. وفي هذا السياق نود أن نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن البعثة لا تقوم بأي شيء إزاء المنشآت الاقتصادية الكثيرة في مختلف أجزاء كوسوفو التي استولى عليها بصورة غير قانونية القادة السابقون لجيش تحرير كوسوفو والذين يقومون الآن بتشغيل الأعمال ضمن الاقتصاد الإجرامي. وهناك، على سبيل المثال، شبكة كاملة من محطات البنزين التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية وتعد الآن جزءا من الاقتصاد السري الإجرامي.

ختاما، أود أن أذكر خطوة أخرى قام بها السيد كوشنر بمبادرته الشخصية. وأشير إلى الأوامر التي وقعها بشأن مركز البعثة والقوة في كوسوفو. وقد تم هذا على أساس إعلان مشترك من البعثة والقوة. لقد دار الحديث عن هذا منذ وقت طويل، وخلال هذه العملية حذرنا من أن تقرير مركز الوجود الدولي في كوسوفو يمكن القيام به فقط على أساس القواعد والقوانين الموجودة للأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي. وبعبارة أخرى، كان يتعين القيام بذلك عن طريق مفاوضات مع البلد المضيف وعن طريق توقيع اتفاق بشأن مركز القوات بين الوجود الدولي، من ناحية، والسلطات اليوغوسلافية من الناحية الأخرى. كما أود أن أذكِّر المجلس بأنه في اتفاق كوماتوف، ألزمت قوة كوسوفو نفسها بالتوقيع مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على وثيقة بشأن مركزها الخاص ووجوها في كوسوفو. وهكذا فقد انتهكت قوة كوسوفو بالفعل التزامها، علاوة على أية انتهاكات أخرى. ونحن نرى أن الوثيقة المتعلقة بمركز البعثة والقوة والموقعة من السيد كوشنر ليس لها قوة قانونية. ويجب أن تبدأ البعثة والقوة مفاوضات مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن توقعا اتفاقا معها بشأن المركز الخاص بهما.

لقد قلنا عدة مرات إن تسوية الموقف في كوسوفو لن تكون ممكنة إلا بالتنفيذ الكامل والتام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي لا بد أن تنفذه لا المجموعات السياسية والطائفية العاملة بنشاط في كوسوفو فحسب، بل أيضا الوجود الدولي، وبطبيعة الحال مجلس الأمن ذاته.

ومما يؤسف له، أنه في الوقت الحاضر لا الوجود الدولي ولا مجلس الأمن ينفذان الجزء الذي جرى التعهد به من الاتفاق الذي تُوِّج بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتم التوصل إليه بالإجماع.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من بين القضايا التي عرضها السيد العنابي بدقة وتفصيل، من الواضح أن إجراء الانتخابات البلدية المقبلة يستحق اهتمامنا. لقد عبرنا نقطة فاصلة كبرى في الأسبوع الماضي بإعلان موعد إعداد بطاقات الاقتراع. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه الممثل الخاص، والذي أؤكد أنا بأنه كان وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللقواعد الصادرة في ٨ تموز/يوليه الناظمة للانتخابات.

إن موعد إجراء هذه الانتخابات المحلية حدد في الموعد الصحيح. وهذه مرحلة لا غنى عنها لإنشاء ثقافة الديمقراطية في كوسوفو. لقد دأبت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية المؤقتة في كوسوفو، بفاعلية وباقتدار بقيادة السيد كوشنر، على الكفاح بطريقة منهجية على مدى عدة

أشهر حتى الآن من أجل الإعداد لهذه الانتخابات بأكبر قدر ممكن من الدقة. ويتعين على البعثة أن تواصل هذه الجهود بمساعدتنا.

ويتطلب ذلك تهيئة مناخ من الهدوء، وهو مناخ تناضل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو من أجل استرجاعه. وبطبيعة الحال، لا يمكن فرض المصالحة بقرار. فهي عملية تستغرق وقتا طويلا ويتعين علينا من أجلها أن نعبئ كل جهودنا. لقد أُحرز تقدم في أثناء الأشهر الكثيرة الأخيرة، ومن الجدير بالملاحظة، أن ذلك تم بفضل الخطوات التي اتخذها الممثل الخاص. وينبغي ألا نتخلى بأية حال عن أي شيء للمتطرفين من جميع الجوانب الذين يحاولون تدمير النتائج التي تحققت بالفعل والتسبب في فشل العملية الانتخابية.

استمرار العنف غير مقبول. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي مؤخرا بيانا شجب فيه بأشد لهجة الأعمال التي لا تُحتمل التي ارتُكبت مؤخرا ضد الأطفال، فضلا عن الهجوم على مبنى بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بريشتينا.

من شأن إجراء الانتخابات البلدية في ظل أوضاع صحيحة أن ييسر الاستفادة من التقدم المحرز منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩. لقد تحققت تلك الخطوات السريعة بفضل المساهمات التي قُدمت منذ بداية العملية. إن الاتحاد الأوروبي ما زال المساهم الرئيسي في كوسوفو، حيث ساهم بما يزيد على ٣ بلايين يورو في عامَي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في المجال المدني. وقدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي زهاء ثلثي عدد قوات قوة كوسوفو، وبذلك تبلغ المساهمة الإجمالية للاتحاد الأوروبي ٨ بلايين يورو خلال السنتين الماضيتين هاتين.

وقرر الاتحاد الأوروبي مؤخرا دعم جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في كفاحها ضد الأخطار الرئيسية المتمثلة في التدهور البيئي الذي سبَّبه مجمع تريبكا الصناعي والتعديني. وهكذا ومن خلال وكالة التعمير الأوروبية، سوف يقدم الاتحاد الأوروبي مبلغا يصل إلى زهاء ٦ ملايين يورو لإعادة تأهيل مِصهر زفيكان الذي تكلم السيد العنابي عنه إلينا.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد بالسيد ماكنمارا وفريقه. إذا توقف الركن الإنساني عن العمل، فسيكون ذلك لأنه استكمل تنفيذ مهمته وينبغي الإشادة بهذا النجاح.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالتركيز على قضية تثير القلق لدى المجتمع الدولي بكامله وتثير بخاصة اهتمام الـ ٧٦ بلدا التي أعارت عددا من مواطنيها للعمل في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أنا أشير إلى قيام سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإلقاء القبض على شرطيين بريطانيين يعملان في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأيضا إلقاء القبض على مواطنين كنديين اثنين.

التأخر لمدة ١٠ أيام بعد إلقاء القبض على أولئك الأفراد وبين وقت إتاحة الفرصة لأعضاء السلك القنصلي للوصول إليهم أمر غير مقبول. الأوضاع التي يعيش في ظلها المحتجزون هي أيضا غير مقبولة. إنهم محبوسون في زنزانات انفرادية. و لم يُسمح إلا بفترات قصيرة جدا لوصول أعضاء السلك القنصلي إليهم. و لم يُسمح لهم إلا بمكالمة هاتفية واحدة لأسرهم؛ ويجب أن تكون اجتماعاتهم مع الموظفين من السلك القنصلي والممثلين القانونيين سرية. وهذه التفاوتات غير إنسانية وليس لها ما يبررها.

في الأسابيع الثلاثة بعد إلقاء القبض على المحتجزين لم تُوجَّه إليهم لوائح اتهام حتى الآن. ونحن نطالب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإطلاق سراح هؤلاء الرجال على الفور أو توجيه لوائح اتهام إليهم. الوضع الراهن بشأن الحالة في نظام الحكم في بلغراد مؤسف.

الشرطيان البريطانيان كانا يعملان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي العماد الأول لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وكانا يعملان لاستعادة الاستقرار والسلام في كوسوفو. وكانا يعملان في مشاريع تفيد بخاصة الطائفة الصربية في كوسوفو. وبصراحة وقْف هذا العمل لا يحقق مصلحة أي فرد.

وأود الآن أن أدلي بتعليقات قليلة بشأن الإحاطة الإعلامية الممتازة والمليئة بالمعلومات التي قدمها السيد العنابي. نحن نرحب بإعلان السيد كوشنر الممثل الخاص الذي يفيد بأن الانتخابات البلدية سوف تُجرى في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. هذه الانتخابات، حسبما ذكر السفير لفيت، تندرج تماما ضمن نطاق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهي خطوة ضرورية لبناء إطار ديمقراطي لكوسوفو وأداة رئيسية لتطبيع الأوضاع في مجتمع ضعيف.

من الضروري أن نبذل قصارى جهدنا لكي تنجح تلك الانتخابات. أنا لا أوافق على الشكوك التي ذكرها السفير لافروف بشأن هذه العملية، المصمَّمة للمساعدة في إنشاء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق آمل أننا جميعا نعمل من أجل تحقيقه.

وتقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأعمال تحضيرية جيدة لضمان إجراء تلك الانتخابات في ظل أفضل الظروف الممكنة. وسوف تواصل المملكة المتحدة بذل قصارى جهدها لدعم هذا العمل الهام. وعلى أثر طلب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا موظفين إضافيين، استجابت المملكة المتحدة على جناح السرعة بتقديم ١٢ فردا للعمل في إدارة الانتخابات. ونأمل أن تقوم الدول الأخرى بالشيء نفسه.

وبصدد العمل السابق للانتخابات، ينصب اهتمامنا الرئيسي على حالة الأمن. وحسبما ذكر السيد العنابي والسفير لافروف، شاهدنا بالفعل زيادة في أعمال العنف التي مبعثها دوافع طائفية وسياسية ترتبط بتلك الانتخابات. ونحن نأسف لذلك. ونعرب نحن وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي عن استنكارنا للهجوم الذي وقع يوم ١٨ آب/أغسطس والذي أُصيب فيه ٩ من الأطفال الصرب. ونستنكر الهجوم الذي وقع على مبنى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يأوي الأحزاب السياسية في كوسوفو ومكتب لجنة التعاون التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الأشخاص المسؤولون عن ارتكاب تلك الهجمات لا بد من تقديمهم للمحاكمة على جناح السرعة. الرسالة الواضحة التي يتعين توجيهها هي أن العنف ضد الديمقراطية أمر غير مقبول ولا بد من تقديم من يرتكب أعمال العنف إلى العدالة. ونحث قادة كوسوفو على دعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لمنع ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

وأود أيضا أن أسجل تأييد المملكة المتحدة للإجراءات التي اتخذتها قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بغية لإغلاق مصهر زفيكان للرصاص بصورة مؤقتة لأسباب صحية. والواضح أن هذا يأتي لصالح جميع المقيمين في ميتروفيتشا، سواء كانوا من الصرب أو الألبان. فمستويات التلوث بالرصاص كانت مرتفعة إلى درجة غير مقبولة. وتحاليل الدم للعديد من العمال في المصنع دلَّت على أن مستويات الرصاص تفوق بكثير ما يعتبر مستويات آمنة طبيا. وهذه الحقيقة البسيطة تدل، لأسباب صحية، على أن

الإجراء الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو كان مبررا تماما.

أخيرا، أود أن أوضح أن المملكة المتحدة تؤيد كامل التأييد الإعلان المشترك الصادر عن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو، وما رافقه من تنظيم البعثة للمركز القانوني للموظفين في كوسوفو. وخلافا لما أوحى به السفير لافروف، فإن اتخاذ هذه الخطوة بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يأتي من ضمن ولاية الممثل الخاص. وهذا ليس تعديا على سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نريد أن نتوجه بالشكر إلى السيد العنابي على إحاطته الإعلامية المفعمة بالمعلومات والمستفيضة كالعادة. وإنني ألاحظ ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو واستمرار التزامها بأمن جميع أبناء كوسوفو وإشراكهم في إعادة بناء كوسوفو. وأود أيضا أن أشيد مجددا ببرنارد كوشنر؛ إن نهجه القوي المتصف بالمساواة يساعد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على التصدي للتحديات التي يفرضها قرار مجلس الأمن المعقد للغاية في وضع صعب جدا وفي جزء صعب جدا من العالم.

إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واضح جدا فيما يتعلق بالسلطة والصلاحية اللتين أناطهما المجلس بقيادة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ونحن نوافق على المسار الذي تسير فيه، ويتعين أن نكون واقعيين حيال المشاكل المستمرة التي تواجهها. فإعادة بناء كوسوفو وتنفيذ القرار سيتطلبان الوقت والصبر، وقبل كل شيء الالتزام بالنجاح. وإجراء الانتخابات البلدية بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إشادة بالقيادة القوية للبعثة. وهذه الانتخابات ستسجل خطوة جديدة نحو إنشاء مؤسسات انتقالية تتصف بالحكم الذاتي، الأمر الذي يحظى بتأييدنا القوي. وأي تأخير في إجراء الانتخابات البلدية لن يفيد سوى رغبة بلغراد في إحباط تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وسيحرم الجميع في كوسوفو من الحكم الذاتي المسؤول بمن فيهم مجتمع الصرب هناك.

ونرحب بالالتزامات التي قطعها مؤخرا القياديون السياسيون في كوسوفو على أنفسهم، بمن فيهم الصرب، بالديمقراطية وباحترام كامل لنتائج الانتخابات، وبالقبول بسلطة الممثل الخاص للأمين العام لكفالة تمثيل جميع الطوائف بصورة كافية في الحكومات البلدية الجديدة. ونرحب أيضا بالالتزام الذي أعيد تأكيده في مؤتمر إيرلي بتحقيق هدف إقامة مجتمع مدني متعدد الأعراق مع توفير الأمن للجميع.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اضطلعت بعمل جبار في تسجيل الناخبين، ونشعر بالتشجيع إزاء رؤية أنها تواصل بذل الجهود من أجل كفالة عدم حصول مشاكل في اليوم الذي تجري فيه الانتخابات.

وعلى غرار الآخرين، لا نزال نشعر بالقلق إزاء مستوى ما يحصل من أعمال عنف. ولا يجوز على الإطلاق تحمل أعمال العنف التي ما زلنا نشاهدها في كوسوفو. ونحن ندين الاعتداءات الأخيرة على أعضاء الرابطة الديمقراطية في كوسوفو، وغيرها من أعمال العنف أيا كان مصدرها. وسنواصل الإصرار، مع جميع الأطراف، على رفض أي نوع من أنواع الترويع وجميع أنواع الترويع خلال الحملة الانتخابية.

وفيما يتعلق بمصهر المعادن في زفيكان، اسمحوا لي أن أقول إننا نرى أن المصهر يشكل خطرا بيئيا وصحيا معروفا جيدا ومدعوما بالوثائق. والواقع أنه تعيَّن إعادة نشر الموظفين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو العاملين في تلك المنطقة بعد إجراء تحاليل دم لهم أظهرت وجود مستويات مرتفعة من الرصاص في دمائهم على نحو خطير بعد فترة تعرضهم لها بفترة قصيرة نسبيا. وهذه الحالة

لا تتحملها أية حكومة ممثلة في المجلس. وإقفال المصهر تم بطريقة مناسبة، مع أخذ مصلحة الصرب في كوسوفو في الاعتبار بالدرجة الأولى؛ وما زال العمال يتلقون التعويضات إبان تجديد المصهر وإعادة تنظيمه.

إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قرار يستند إلى الفصل السابع. ولقد منح بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو المركز القانوني اللازم للوفاء بالمهام الموكولة إليهما. فالبعثة وقوة كوسوفو كانتا تعملان إذن ضمن الصلاحية المنوطة بهما لدى إصدار بيانهما المشترك الذي يؤكد مركزهما القانوني والمميزات والحصانات التي تتمتعان بها، وكانت البعثة تعمل ضمن صلاحيتها عندما أصدرت قانونا يعزز مركزها في كوسوفو.

أخيرا، اسمحوا لي أن أضيف أنني أشاطر السفير إلدون تمام المشاطرة الشواغل التي أعرب عنها إزاء احتجاز أربعة مواطنين من المملكة المتحدة وكندا، ونحن نؤيد بالكامل الدعوة التي وجهها إلى بلغراد إما بالإفراج عنهم أو توجيه التهم إليهم رسميا.

السيد شيفرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية بشأن الوضع القائم في كوسوفو منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها لنا. لقد ركز بحق على عملية التسجيل وعلى تطورات أخرى ذات صلة ترمي إلى كفالة أكبر مشاركة ممكنة في الانتخابات البلدية المقبلة. وعلى غرار المتكلمين السابقين، نرحب بقرار السيد كوشنر بتحديد تاريخ إجراء الانتخابات في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويحدونا وطيد الأمل في أن تسفر الانتخابات عن إنشاء نظام متعدد الأحزاب. وهولندا ستساهم في رصدها للانتخابات عن طريق توفير مراقبين اثنين لأمد بعيد وحوالى ٣٠ مراقبا لأمد قصير.

وتدين هولندا تصاعد أعمال العنف الجديدة في كوسوفو بدوافع سياسية. فالهجمات الأخيرة ترمي على ما يبدو إلى زعزعة الاستقرار في كوسوفو في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات. وجميع هذه الهجمات تشكل مصدر قلق عميق لبلادي: ألا وهي الهجوم الجبان بالقنابل على أطفال من الصرب وهم يلعبون، الأمر الذي أدى إلى إصابة تسعة منهم بجراح؛ وتفجير مركز توفير الخدمات للأحزاب السياسية بالقنابل في بريشتينا وهو تابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأمر الذي يتضح أنه لم يستهدف المكتب نفسه فحسب، وإنما العملية الديمقراطية أيضا؛ ومجموعة الهجمات الأخيرة على معتدلين من أبناء كوسوفو، ولا سيما على المسؤولين الرسميين في الرابطة الديمقراطية في كوسوفو. وهنا، تواجه قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مهمة منع وقوع أعمال عنف من شأنها أن تؤدي إلى تهميش السياسيين المعتدلين. ويدرك وفد بلادي أن هذا يستدعي من قوة كوسوفو والبعثة توخي التوازن لأن الاستقطاب بين قوات المجتمع الدولي وسكان كوسوفو يجب تجنبه بالتأكيد.

ويرحب وفد بلادي أيضا بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو للسيطرة على مصنع صهر الرصاص في زفيكان، وهو مصدر رئيسي للتلوث بالرصاص، ويشكل بالتالي خطرا رئيسيا على الصحة. وتتحمل البعثة مسؤولية رسمية عن مجمع تريبكا؛ وهي باتت الآن المسؤولة في واقع الأمر. ونحن نرحب بهذا التطور ونقدر النهج الشامل الذي اتبعته البعثة إزاء هذه المسألة، مثلما وصفه السيد العنابي هذا الصباح.

أما بالنسبة للانتخابات التي يتعين إجراؤها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، فإننا نفهم تماما أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لن تتمكن من تحمل المسؤولية عن تنظيم تلك الانتخابات في كوسوفو.

ومع ذلك، وبناء على قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن صرب كوسوفو الذين يرغبون في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المتعلقة بالبرلمان الاتحادي وفي الانتخابات الرئاسية ينبغي أن يتمكنوا من القيام بذلك. وإذا كان هذا الأمر ممكنا، فإننا نوصي إذن بأن تساعد البعثة وقوة كوسوفو أولئك الصرب عن طريق تيسير الإدلاء بأصواتهم في صربيا.

وتشعر هولندا بقلق إزاء التقارير المتواصلة التي تفيد عن أنشطة يقوم بها متطرفون من أبناء كوسوفو في وادي بريسيفو. ونحن نقدر المعلومات التي يوفرها لنا السيد العنابي، ونأمل أن يظل هذا الأمر يحظى بالاهتمام.

أخيرا، نود أن نؤيد تمام التأييد الملاحظات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة عن التصرف غير المقبول لسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين من المملكة المتحدة وكندا وهولندا، ولا سيما إمكانية وصول قناصل بلدانهم إليهم، وتمكّنهم من الحصول على استشارات قانونية خاصة، وإجراء فحوصات طبية مستقلة لهم. ونطالب مرة أخرى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالامتثال لالتزاماتها الدولية المنصوص عليها في اتفاقية فيينا.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك ممثل المملكة المتحدة في الإعراب عن قلقنا الخطير إزاء اعتقال كنديين وبريطانيين لفترة تسعة أيام دون أن يتمكن قنصلا بلديهم من الوصول إليهم. فالشكوك في كونهم جواسيس وإرهابيين لا أساس لها من الصحة. وإذا اعتبر كل سائح يصل إلى بلادنا، أو إلى أي بلد من البلدان الأخرى الممثلة على هذه الطاولة، جاسوسا أو إرهابيا، فلن تكون لدينا المرافق الكافية لاحتجازهم. والشيء المناسب الذي يتعين عمله في ظل هذه الظروف هو إما إصدار تأشيرة أو فرض غرامة.

إن الاتهامات من هذا القبيل تعرّض الأفراد العاملين لحساب الأمم المتحدة للخطر. وينبغي أن يكون ذلك مصدر انزعاج لا لكندا والمملكة المتحدة وهولندا فحسب. فالأفراد الذين يعملون مع الأمم المتحدة معرضون للخطر، وكما رأينا، فإنهم يمكن أن يكونوا ضحايا لتلاعب سياسي. ونحن نتطلع لحسم سريع بالصورة المناسبة لهذه المسألة، وإلى الإفراج عن المحتجزين على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بمسألة كوسوفو، فإن حكومة كندا ترحب بتوقيع ''إعلان إيرلي'' من قبل ممثلي طائفتي الصرب والألبان، باعتباره خطوة هامة إلى الأمام في المسيرة الطويلة نحو المصالحة. ونحن نشجع الأطراف بقوة على الاستمرار في هذا الاتجاه.

وتثني حكومة كندا على القواعد التي أصدرتها مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن الحكم الذاتي للبلديات في كوسوفو. إن هذه القواعد بمنحها البلديات نطاقا واسعا من المسؤوليات، إنما ترسي الأساس للديمقراطية المحلية، التي نرجو أن تضرب بجذورها في الانتخابات البلدية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر. ويمثل قانون الانتخابات البلدية والقانون الذي يحكم تمويل الحملة الانتخابية، تدبيرين هامين لكفالة أن تكون انتخابات الخريف المقبل حرة ونزيهة.

إننا لا نخفي شعورنا بخيبة الأمل إزاء مستوى تسجيل صرب كوسوفو في قوائم الانتخابات البلدية القادمة، ولكننا نعتقد أن عملية التسجيل تدار بنجاح، ونثني على الجهود التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وتواجه البعثة تحديات جسيمة في تنظيم انتخابات حرة

ونزيهة. وتحتاج البعثة إلى دعم المجتمع الدولي، الذي يعد أساسيا لنجاح هذه العملية.

وستكون التدابير الأمنية المكثفة الجاري اتخاذها في الوقت الراهن ذات أهمية حاسمة خلال الشهور المقبلة. وإن حكومة كندا تدين تزايد العنف وأعمال الترويع المشاهدة هذه الأيام في كوسوفو. ونعتقد أن علينا أن نواصل محاولة إقناع صرب كوسوفو بأن المشاركة الكاملة هي أفضل ضمان لمجتمعهم، ولكل المجتمعات، ليتسنى لهم الحصول على تمثيل منصف في الإدارة العامة ولكي يساهموا في تشكيل مستقبلهم في الإقليم.

أما بالنسبة للمجمع الصناعي لصهر المعادن في تريبكا، فإننا نوافق على قرار السيد كوشنر بإغلاقه. فمثل هذه المستويات من ملوثات الهواء لا يمكن قبولها في كندا. وإن المواطنين في كوسوفو، سواء كانوا من الصرب أو الألبان، يستحقون نفس النوع من الحماية، بل أنهم يحتاجون إليها فعلا.

السيد تشن تشو (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتقدم بالشكر للسيد العنابي، الأمين العام المساعد، على الإحاطة الموجزة التي قدمها. كما نود التقدم بالملاحظات التالية فيما يتعلق بالحالة في كوسوفو.

أولا، إن الحالة في كوسوفو، ولا سيما السلامة الشخصية وأمن الصرب والأقليات الطائفية الأخرى، لم تتحسن بصورة أساسية. كما أن حوادث العنف التي تستهدف الصرب والأقليات الطائفية الأخرى بصورة رئيسية لا تزال مستمرة دون أن تبدو لها نهاية في الأفق. ونتيجة للشعور بالخوف والإحساس الحاد بانعدام الأمن، لم يتمكن الصرب وغيرهم من الأقليات الإثنية الأخرى من العودة إلى ديارهم في ظروف طبيعية. وفي الوقت نفسه، يواصل جيش تحرير كوسوفو أنشطته بشكل أو بآخر. ونريد أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء هذا الوضع.

لقد انقضى حتى الآن أربعة عشر شهرا منذ أن تولت الأمم المتحدة إدارة كوسوفو. وطبقا لما جاء في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة، بذلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو جهودا ضخمة، وحققتا بعض التقدم. ولكن الحقيقة التي لا جدال فيها تبقى أن الحالة الأمنية في كوسوفو لا تزال مدعاة للقلق الشديد. وما لم تُتخذ تدابير عاجلة وفعالة لتغيير هذه الاتجاهات، فإن مصداقية الأمم المتحدة سوف تتقوّض على نحو مستمر.

ثانيا، نرى ضرورة أن يسبق إجراء الانتخابات البلدية القادمة في كوسوفو إعداد وتخطيط جيدان. وينبغي، بصفة خاصة، كفالة السلامة الشخصية وحرية التنقل لجميع المقيمين حتى تجرى الانتخابات في جو من الحرية والسلم. وإذا لم يُكفل التمثيل المنصف لجميع الدوائر الانتخابية، وبخاصة تمثيل الأقليات الإثنية، سيكون من الصعب تصور إمكانية إجراء انتخابات نزيهة وعادلة. والانتخابات غير النزيهة ستكون على الأرجح سببا لمزيد من الصراعات الطائفية، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على السلم والأمن.

ثالثا، بالنسبة لاستيلاء قوة كوسوفو على المجمع الصناعي في تريبكا، نرى أن هذه المسألة ليست بيئية بحتة، بل مسألة سياسية بالغة الحساسية، لأن هذا المجمع الصناعي كان مورد رزق الآلاف من الصرب. علاوة على ذلك، فليس هذا هو المصنع الوحيد في كوسوفو الذي يسبب مشكلات بيئية. فإذا كانت بعثة الأمم المتحدة لا تتخذ مثل هذه التدابير شديدة القسوة إلا في حالة المرافق التي يملكها ويديرها الصرب، فسوف يؤدي ذلك دون شك إلى تفاقم

الصراع الطائفي. ونأمل أن تتخذ البعثة موقفا يتسم بالحرص والإنصاف.

رابعا، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء العديد من الأحداث التي من شأنها تقويض سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى سبيل المثال، قام عدد من الأجانب بزيارة كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، غير أن أحدا لم يستطلع رأي البلد في شأن هذه الزيارات. وفضلا عن ذلك، يتواجد عدد كبير من المنظمات شبه الدبلوماسية في الإقليم، بل وأصبحت هذه المنظمات تتمتع بالحصانة والامتيازات الدبلوماسية. ونود أن نؤكد أن أي إجراء يرمي إلى قيادة كوسوفو إلى الاستقلال هو إجراء غير شرعي وسيكون مصيره الفشل بالتأكيد.

أخيرا، يود الوفد الصيني أن يعرب عن تأييده للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد مجددا على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن ينفذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا.

السيد مارتنسين (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إن وفدي يؤيد ما أعرب عنه المتكلمون السابقون من شكر للأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي، على التقرير المفصل الذي قدمه لنا عن الحالة في كوسوفو وعن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وكما ذكرنا من قبل، فإننا نعتقد أن المجتمعات هي أساس الديمقراطية. والانتخابات البلدية المقبلة، المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ستتيح فرصة طيبة لحوالي مليون من الأفراد المسجلين كناخبين ليفهموا قيمة المشاركة الكاملة في الحياة الديمقراطية. وعلى الرغم من خيبة الأمل المتمثلة في أن ١٠٠٠ فقط من صرب كوسوفو قد سجلوا أسماءهم للانتخابات، فإننا نعتقد أنه ينبغي للمرء أن يشدد على شجاعة هؤلاء الأفراد لأنهم اتخذوا ذلك القرار على الرغم من الصعوبات القائمة والنفوذ السلبي لبلغراد في هذا الشأن.

ويحدونا الأمل أيضا في أن تأخذ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو كل الخطوات اللازمة للتحقق من أن هذه الانتخابات ستعكس، بأصدق طريقة ممكنة، إرادة شعب كوسوفو بأجمعه. والالتزام الذي توصل إليه ممثلو مختلف قطاعات الحياة السياسية في كوسوفو في "إعلان دار إيرلي" بشأن ضرورة الاحترام التام لنتيجة الانتخابات وضرورة وقف العنف الإثني وتعزيز القيم الديمقراطية، يدل على أن التسامح أصبح ممكنا، ويجعلنا نتفاءل إزاء إمكانيات نجاح عملية الانتخابات المقبلة.

وبينما يقترب موعد إجراء الانتخابات، قد تنشأ تحديات أمنية جديدة. فاختطاف وقتل الزعيم السياسي لرابطة كوسوفو الديمقراطية، شابان ماناي، في بداية هذا الشهر، عمل يجب أن يدان إدانة قاطعة. والجو الذي يسود فيه التخويف والعنف يمكن أن يعوق إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويساورنا القلق أيضا من التوتر السائد دائما في ميتروفيتسا، وهو أمر قد سلط الضوء عليه أيضا السيد العنابي في عرضه. وإن تطورا سياسيا رئيسيا مثل الإعلان الذي أصدره مؤخرا قادة الطائفتين الصربية والألبانية في ميتروفيتسا يحضون فيه الجميع على التزام الهدوء والتسامح سرعان ما حجبته أفعال المتطرفين من كلا الطائفتين. وإننا ندين بشدة هذه الأعمال، التي لا تسعى إلا إلى تقويض الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو. ومما يستحق شجبنا أيضا ما حدث مؤخرا من اغتيال ثلاثة أعضاء من أسرة من طائفة الروما وطفل ألباني عمره خمس سنوات،

وهجمات أخرى على الطوائف العرقية. ويحدونا الأمل في أن يتم التعرف سريعا على المسؤولين عن هذه الأعمال وأن يقدموا إلى العدالة.

ولكي نحول دون أن تضرب ثقافة الإفلات من العقاب بجذورها في كوسوفو، يجب أن يكون لدينا قضاء نزيه ومستقل ومتعدد الأعراق. وتحقيقا لتلك الغاية، يمثل القرار الذي اتخذه السيد كوشنر بتعيين ١٣٩ من القضاة والمدعين العامين الجدد لمحاكم البلديات في كوسوفو قرارا جديرا بالملاحظة.

وإعلان زعيم المجلس الصربي الوطني في ميتروفيتسا، أوليفر إفانوفيتش، عن عزمه الانضمام إلى اللجنة المشتركة المعنية بشؤون العائدين يمثل تطورا إيجابيا يجد منا التقدير. ويحدونا الأمل في أن يسهم ذلك الإعلان في تهيئة الأحوال اللازمة لحفز برنامج إعادة اللاجئين إلى ديارهم في كوسوفو.

أما فيما يتعلق ببعض المسائل الأخرى التي ذكرها السيد العنابي في بيانه، فإن وفدي يعرب أيضا عن أمله، وفق ما أشارت إليه أيضا مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في أن تأخذ البلدان التي استقبلت أقليات عرقية من كوسوفو في الاعتبار المصالح الأمنية لأولئك الأشخاص قبل أن تشرع في إبعادهم بالقوة.

وأخيرا، نؤيد التعليقات التي أدلت بها وفود المملكة المتحدة وكندا وهولندا فيما يتعلق باحتجاز سلطات بلغراد لبعض مواطنيها. وهذا الأمر لا يعني تلك الحكومات وحدها، ولكنه يعني الأمم المتحدة ككل، في ضوء المهام التي يضطلع بها أولئك المحتجزون.

وختاما، يؤيد وفدي ما سبق من الإعراب عن التقدير للسيد كوشنر على الجهود الدائمة والدؤوبة التي ظل يبذلها كي يسود التعايش السلمي بين الأعراق في كوسوفو.

السيد شريف (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة عن الحالة في كوسوفو، وأن أشكر أيضا السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام على بيانه، الذي أطلعنا على ما استجد من آخر تطورات الأحداث في الميدان.

وسأركز على جوانب الموضوع التي تبدو ذات أهمية خاصة لنا. ووفدي يعتبر أن المرحلة الأولى من أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المتمثلة في التدابير العاجلة لإعادة الحياة الطبيعية إلى كوسوفو، قد نفذت على نحو يبعث على الارتياح. وعلى الرغم من أن عددا من القضايا لا يزال قائما، فإن معظم المشاكل أصبحت أقل حجما وأقل خطورة الآن.

ويبدو أن العودة إلى الحياة الطبيعية آخذة في الاستقرار، مما يساعدنا على المضي إلى مرحلة جديدة ويضمن النجاح. وتشكل التحضيرات للانتخابات مرحلة حاسمة في تطور عملية السلام في كوسوفو. ونعتقد أن تلك التحضيرات ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد لكي توفر للانتخابات كل فرصة للنجاح.

ونعلن عن ترحيبنا بإعداد القوائم الانتخابية، التي سُجل فيها أكثر من مليون شخص، وبجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذا الصدد تستحق الثناء. ولكننا لا نزال نشجع كل قطاعات المجتمع في كوسوفو على المشاركة في هذه الانتخابات، التي ستضع الأسس لقيام مجتمع متعدد الأعراف، وهو الضمانة الوحيدة للمصالحة الدائمة في كوسوفو.

ولا نستطيع أن نبالغ في التشديد على أهمية إجراء الانتخابات بصورة سلمية، وهنا أيضا يتسم دور بعثة الأمم المتحدة بأهمية خاصة. إذ ينبغي للبعثة أن تكفل الأمن للحملة الانتخابية كلها حتى تجري في مناخ طبيعي خال من العنف،

وأن تضمن بأقصى ما يمكن ألا تكون الانتخابات مناسبة لتفاقم الانقسامات العرقية أو زيادة الاستبعاد.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بتعيين القضاة والمدعين العامين الجدد. ومن شأن القضاء الفعَّال والشفاف والنـزيه أن يساعد على إزالة الانقسامات العرقية وأن يضع حدا للإفلات من العقاب.

وأخيرا، نود أن نحيي تحية إجلال السيد كوشنر وجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة على تفانيهم في الوفاء بالولاية الموكلة إليهم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدنا أن يعرب عن شكره للأمين العام المساعد العنابي على الإحاطة التي قدمها عن التطورات الأخيرة في كوسوفو.

ولا تنفك جامايكا تقدر العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونرحب بالتحسينات والتقدم المحرز في هذا الصدد. ولكننا نود أن نركز ملاحظاتنا على بضعة مجالات تشكل مصدر اهتمام خاص.

إن العنف في المنطقة لا يزال مستمرا، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قوة كوسوفو، لا تتوفر الحماية ولا الأمن للأقليات العرقية بصفة خاصة، مثل طائفتي الصرب والروما. ونحن نحث بعثة الأمم المتحدة على الاستمرار في جهودها الرامية إلى حماية حريات وأمن الأقليات من السكان وحقوقها الأساسية.

وفيما يتعلق بتولي قوة كوسوفو مؤخرا إدارة مصهر الرصاص في مجمع تريبكا، فإننا نرى أن بعثة الأمم المتحدة لها سلطة قانونية للإدارة المؤقتة للإقليم، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولذا ينبغي احترام قرارها.

بيد أن الاحتجاجات التي نتجت عن هذه الحادثة مدعاة للقلق. ونحن قلقون إزاء التدهور في العلاقات بين الأمم المتحدة والصرب والذي يبدو أنه يحدث. ولقد دأبت جامايكا دائما على تشجيع الجهود لزيادة مشاركة الصرب والأقليات الطائفية الأخرى في العملية السياسية والإدارية، وسررنا من التقدم المحرز حتى الآن باشتراك المجلس الوطني الصربي في عملية صنع القرار. وفي الشهر الماضي رحبنا بتوقيع اتفاق بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والمجلس الوطني الصربي في غراكانيتسا؛ واليوم نتساءل عما إذا لم تكن المشاكل الأخيرة في تريبكا تتعارض مع تلك الجهود.

وتستمر الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وترمي هذه الانتخابات إلى تقريبنا من هدف خلق مجتمع متعدد الأعراق وإقامة كيانات ديمقراطية قوية. وإن قضية إدماج الصرب ومشاركتهم حاسمة لهذه العملية؛ ويعترف الجميع بهذا. والأحداث في تريبكا مثيرة للقلق بصورة خاصة عندما ينظر إليها في ذلك السياق.

وتشجعنا بجهود بعثة الأمم المتحدة لضمان قدر كاف من الأمن أثناء وبعد الانتخابات. وقد لاحظنا أن المرحلة الأولى من عملية التسجيل المدني أغلقت. ونأسف لوجود نقص في المشاركة الصربية في العملية. ويود وفدي أن يؤكد على موقف ذكرناه في الماضي: أن المشاركة الكاملة لجميع الفئات الطائفية ضرورية. والواقع أنها ضرورة مطلقة إذا أريد تحقيق جهد دائم وثابت لبناء السلام. ونحن نحث المجتمع الصربي على المشاركة بالكامل في العملية الديمقراطية، ونحث بعثة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لتهيئة بيئة تجعل مشاركته ممكنة.

ختاما، إن تقارير قوة كوسوفو تدل على أن القوة تواصل اكتشاف ومصادرة مخابئ الأسلحة والذخائر

والمتفجرات بالرغم من عدم الإبلاغ في الوقت ذاته بحدوث انتهاكات لقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، أي، لحظر الأسلحة. ويود وفدي أن يستمع من السيد العنابي إلى شرح لمنشأ هذه الأسلحة. وإذا لم تكن المعلومات متاحة الآن، فإنني على ثقة بأن المعلومات ستقدم في الوقت المناسب.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على عرضه. واسمحوا لي بأن أبدأ تعليقاتي بقضية الانتخابات.

إن إتمام عملية التسجيل المدني خطوة تحضيرية هامة نحو عقد الانتخابات البلدية في كوسوفو المقرر لها يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن انخفاض المشاركة في هذه العملية من جانب ممثلي طوائف وطنية معينة، لا سيما الطائفتان الصربية والتركية، ألقى في الواقع ظلالا قائمة على النجاح العام للحملة. ومع مراعاة هذا، من الصعب تصور كيفية مشاركتها في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نعتقد أن عدم مشاركة أي من طوائف كوسوفو في الانتخابات البلدية المقبلة سوف يقوض طابع التنوع العرقي والديمقراطي لتلك الانتخابات ويعيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إقامة مجتمع متعدد الأعراق، ومتسامح، وديمقراطي في كوسوفو. ومن رأينا أن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ينبغي أن تصيغ طرائق أخرى لضمان التمثيل المناسب لمصالح جميع الأقليات الوطنية في المجالس البلدية المحلية، حتى المجالس التي قد يمتنع أعضاؤها عن المشاركة في تصويت تشرين الأول/أكتوبر.

وفي هذا السياق، أود أن أسأل السيد العنابي عن كيفية قيام البعثة بإجراء التصويت في البلديات التي يشكل الصرب والأتراك فيها الأغلبية، وعلى سبيل المثال في شمال كوسوفو وفي منطقة البريزرين.

لقد ذكرنا تكرارا، ونظل مقتنعين، بأن أي تقدم نحو تحويل كوسوفو إلى كيان يتمتع بالحكم الذاتي داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي السعي إليه عن طريق ضمان ظروف أمنية مناسبة وحقوق إنسان أساسية لجميع الفئات العرقية. ومن سوء الطالع أن هناك أسبابا كثيرة للقلق الشديد من العنف العرقي الذي تزايد في كوسوفو على مدى الشهر الماضي، والذي يواصل القضاء على أرواح الأبرياء، بما فيهم الأطفال.

كما يشعر وفدي بالقلق إزاء الزيادة في الجرائم ذات الدوافع السياسية في كوسوفو في التحضير للانتخابات المحلية. وقد صدمنا عندما علمنا بالهجوم بالقنابل الذي وقع في بريشتينا يوم ١٨ آب/أغسطس على مبنى تابع للبعثة توجد به مكاتب عدة أحزاب سياسية محلية. ويؤيد بلدي بيان الاتحاد الأوروبي الصادر يوم ٢٢ آب/أغسطس بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل الجهود لضمان أن تدور انتخابات تشرين الأول/أكتوبر في جو آمن وسلمي، خال من الضغوط التي يفرضها المتطرفون السياسيون. وتدين أوكرانيا بقوة استمرار تفجر جميع أنواع العنف في كوسوفو وتطالب البعثة وقوة كوسوفو بمتابعة جهودهما الحاسمة لوقف ذلك الاتجاه الخطير. ويعتبر بلدي جميع أعمال العنف ضد موظفي البعثة وأفراد القوة، الذين ينبغي أن يظل أمنهم يحظى بالأولوية العليا، أعمالا غير مقبولة.

كما أن بلدي قلق من الأحداث التي وقعت عقب اعتقال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لعدد من العاملين الدوليين واحتجازهم في الجبل الأسود. ونحن نطالب حكومة يوغوسلافيا بحسم هذه القضية على أساس أحكام القانون الدولي في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه لو كان قد تم توقيع اتفاق بشأن الوضع القانوني للبعثة والقوة في كوسوفو مع سلطات بلغراد لأمكن تجنب الحالة الراهنة بالنسبة للمحتجزين مع مشاكل أخرى كثيرة.

وفيما يتعلق بقضية مجمع مناجم تريبكا، فإننا نؤيد نية البعثة في المحافظة والإبقاء على ذلك المجمع الصناعي بصورة سليمة لخدمة الصالح العام. ومما لا شك فيه أنه ينبغي القضاء على مصدر التلوث البيئي الذي تحدثه أنشطة مجمع تريبكا للمناجم والتعدين. وفي الوقت ذاته، نحن غير مقتنعين بأنه كان من الضروري حقا على الأمم المتحدة أن تتسلم المجمع باستخدام القوة. ويبدو من الغريب نوعا ما أن تصبح المشكلة البيئية بهذه الحدة بعد سنة واحدة فقط من وجود البعثة في المنطقة وعشية انتخابات أيلول/سبتمبر في يوغوسلافيا. ومهما كانت الدوافع الطيبة للبعثة في هذه القضية، فمن المهم ضمان أن يحصل جميع العاملين السابقين في تريبكا مرة أخرى على وظائفهم بمجرد إعادة فتح المجمع.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن البت في القضية المتنازع عليها بشأن ملكية مجمع تريبكا الصناعي إلا أمام محكمة مختصة وبمشاركة الملاك الحاليين. وفي هذا الصدد يثور سؤال آخر: كيف تنوي البعثة حل مشكلة عمال تريبكا العاطلين نظرا لإمكانية التغيير في مركز ملكية مصهر تريبكا؟

ويثني وفدي على القرار الذي اتخذه مؤخرا نائب المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بتكوين هيئة لحسم المنازعات في كوسوفو لتنظيم حقوق الملكية في المقاطعة. ونحن نشارك في الرأي القائل بأن حسم قضايا الملكية بطريقة نزيهة وحيادية شرط مسبق لاستعادة حكم القانون وحماية حقوق الإنسان.

كما أن بلدي يشعر بالارتياح لأول عودة مُنظمة لمجموعة من صرب كوسوفو، حدثت أواخر شهر تموز/يوليه، بتشهيل من اللجنة المشتركة المعنية بالعودة والتابعة للبعثة. كما ترحب أوكرانيا بالتوقيع على القواعد التي تجعل تنظيم الحكم الذاتي للبلديات قانونا، مما يضع الأساس لتطوير الديمقراطية المحلية.

وذكر مؤخرا أن المجلس الإداري المؤقت لكوسوفو ناقش التفاصيل العريضة لميثاق لمجتمع كوسوفو يرمي إلى تحديد الإطار القانوني المؤقت الذي سيحدد الحكم الذاتي والإدارة المستقلة لكوسوفو. وأتذكر أن فكرة الميثاق أوردها السيد كوشنر أثناء بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو في نيسان/أبريل الماضي. وفي ذلك الوقت أخذت انطباعا بأن التفاصيل المفاهيمية لهذه الفكرة لم يتم الانتهاء منها بعد. وكما أفهم، لم يتم الانتهاء منها حتى الآن. ومع مراعاة الأحكام ذات الصلة من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإننا مقتنعون بأن مفهوم العناصر الأساسية لأي وثيقة تتعلق بالوضع المستقبلي لكوسوفو ينبغي أن تعرض أولا على مجلس الأمن وتناقش فيه قبل النظر فيها في أي مكان آخر. وهكذا فإننا نود أن نعرف الوقت الذي سيتم فيه الانتهاء من هذه الوثيقة وإخطار مجلس الأمن بها.

في الختام، اسمحوا لي أن أشكر السيد العنابي على رد الفعل الآني والمناسب من جانب الأمانة العامة للقضية التي أثارها وفدي في عرضنا السابق، والمتصلة بعرض أوكرانيا بتزويد البعثة بوحدة شرطة خاصة. ويسرني أن أذكر أنه نتيجة للتدابير الكثيفة التي اتخذتها الأمانة العامة، تم مؤخرا بنجاح تفقد الأمم المتحدة لهذه الوحدة في أوكرانيا، ونأمل أن تنضم الوحدة إلى عنصر شرطة البعثة قريبا. كما أنه من دواعي سروري أن أؤكد إتمام الوزع مع القوة لكتيبة بولندية أوكرانية مشتركة لحفظ السلام منذ أسابيع قليلة.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): نتوجه نحن أيضا بالشكر إلى السيد عنابي على ما قدمه لنا من معلومات شاملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويرحب وفدي، بطبيعة الحال، بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بعمل البعثة منذ اجتماعنا الأخير. ونشعر

بالتشجيع بصورة خاصة إذ سمعنا أن الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية تسير بشكل حسن. ونحن على علم بأن مكتب الممثل الخاص فتح خطاً للاتصال بالسلطات في بلغراد. وفي هذا الصدد، نحث سلطات بلغراد على تشجيع جماعات الأقلية في كوسوفو على الاشتراك في الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وبينما ما زلنا نشعر بقلق إزاء العنف المستمر ضد الأقليات، يسعد وفدي معرفة أن البعثة قد أخذت بمجموعة من المبادرات الرامية إلى حماية الأقليات، فضلا عن اتخاذ تدابير للتصدي للعنف بدوافع سياسية. غير أن تدهور حالة الأمن في ميتروفيكا ما زالت تسبب قلقا لبلدي.

ووفدي يقدر المعلومات التفصيلية المقدمة هذا الصباح بشأن الاستيلاء على المصهر. غير أننا نكون شاكرين لو تكرم السيد عنابي بشرح كيف سيؤثر الإغلاق على معدل العمالة في موقع المنجم، وهل سيكون لذلك أثر على الأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات البلدية.

ختاما، نشيد برجال ونساء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على تفانيهم في تقديم المساعدة لشعب كوسوفو في إقامة مجتمع متعدد الإثنيات. ويتطلع وفدي أيضا إلى تقرير الأمين العام، الذي سيصدر في الشهر المقبل، عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

السيد ميغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السيد عنابي على المعلومات المستكملة الشاملة التي قدمها عن الحالة في كوسوفو.

وبوسعنا ملاحظة التقدم الملحوظ المحرز فيما يتصل بإدارة الصراع، في تقاسم المسؤوليات بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسكان المحليين، وأخيرا، في تنفيذ المشاريع والبرامج الأساسية. ومع ذلك، ينبغي أن يشير وفدي إلى أن بعض جوانب المجتمع في كوسوفو لم تتغير، للأسف. وما زلنا نشاهد استمرار أعمال العنف والتهديدات، وحالات الهجوم والقتل التي يرتكبها، في المقام الأول، المتطرفون من جميع الجوانب، بدافع من الكراهية العرقية والتعصب السياسي. ولذلك، فإن التحدي الحقيقي، المتمثل في إقامة مجتمع يستطيع فيه جميع السكان العيش بلا خوف وفي أمن تام، ما زال قائما. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية.

أولا، نرحب بتوقيع إعلان إيرلي. فبالرغم من أن هذا الإعلان خطوة صغيرة، فإنها، مع ذلك خطوة بالغة الأهمية بالنسبة لتصالح القلوب والنفوس الذي يتمناه المجتمع الدولي بشدة.

وفيما يتعلق بالانتخابات، ندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى اتخاذ التدابير الملائمة بالنسبة للشرطة، لضمان سير الانتخابات، التي أعلن عن إجرائها في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، بسلاسة وشفافية وبالدقة المطلوبة. ونرحب أيضا بالنتائج الملحوظة المحققة في مجال تسجيل الناخبين ونناشد البعثة أن تواصل تلك المهمة مع وضع في الاعتبار جميع المجموعات الإثنية في كوسوفو.

ثالثا، إن جهود المجتمع الدولي لن تحقق النجاح المنشود حتى يتم التوصل إلى حلول لمسألة السجناء، والأهم من ذلك، لمسألة الأشخاص الذين اختفوا.

وفيما يتصل بالأمن، نرى أن علينا أن نواصل تقديم ضمانات أمنية فعالة للأقليات الإثنية، بل يجب أيضا أن تعزز هذه الضمانات، حتى تستطيع تلك الأقليات المشاركة بصورة نشطة في الأنشطة السياسية والاقتصادية لإعادة بناء كوسوفو.

ويجب حث الدول الأعضاء والبلدان المانحة على مواصلة تزويد البعثة بالوسائل اللازمة للقيام بمهمتها المعقدة. ولذلك أود أن أختتم كلمتي بأن أجدد مرة أخرى، دعم وفدي للسيد كوشنر وللبعثة التي تم نشرها في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي ببيان الآن بصفتي ممثلا لماليزيا.

أضم صوتي إلى الأعضاء الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد هادي عنابي، الأمين العام المساعد، على ما قدمه من معلومات شاملة ومفيدة للغاية، ونوافق على أن عدة تطورات قد حدثت في كوسوفو منذ آخر مرة نظر فيها المجلس في هذا البند من جدول الأعمال، في منتصف شهر تموز/يوليه.

ونشعر بالارتياح لقيام الممثل الخاص للأمين العام، السيد برنار كوشنر، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بجهود جادة لإرساء أساس متين للحكم الذاتي الديمقراطي في كوسوفو، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعيد تأكيد تأييدنا الشديد للجهود الحالية للسيد كوشنر والبعثة، فضلا عن جهود قوة كوسوفو والمنظمات الدولية الأخرى المشاركة بنشاط في كوسوفو، ونعرب عن تقديرنا للإنجازات التي تحققت حتى الآن. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ مع الارتياح استمرار التعاون الوثيق والبناء بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، وهما الركيزتان الأساسيتان للدعم الدولي المقدم لكوسوفو في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونلاحظ كذلك أن عددا من النظم الهامة قد تم التوقيع عليها فأصبحت قوانين، وأن المؤسسات الديمقراطية المؤقتة في كوسوفو يستمر تدعيمها. ويسعدنا مشاهدة الأداء السلس نسبيا للهيكل الإداري المؤقت المشترك، والمجلس الإداري المؤقت ومجلس كوسوفو الانتقالي. وتبذل جهود كذلك لمواصلة تعزيز جيش الحماية لكوسوفو. ومرة أخرى نحث جماعة الصرب على المشاركة بنشاط في هذه الأجهزة الإدارية المشتركة.

ونرحب بنجاح اختتام عملية التسجيل في ١٩ تموز/يوليه، استعدادا للانتخابات البلدية التي تحدد الآن موعدها في يوم السبت، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ونتطلع إلى نجاح إجراء الانتخابات التي سترسي أساسا ملائما لمستقبل كوسوفو. وقمنا بالحث على مشاركة جميع الجماعات في عملية التسجيل. ونأسف لاستمرار مقاطعة جماعة الصرب في كوسوفو، فهذا الأمر ليس في صالحهم بوضوح لأنه يهمش تلك الجماعة ويعزلها عن الجهود الدولية الرامية إلى إقامة الديمقراطية وتعدد الإثنيات في ذلك الإقليم.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار أعمال العنف في كوسوفو، سواء بدافع إثني أو سياسي. ونأسف لهذه الأفعال التي تحجب التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الواضح أن هذه الأفعال هي عمل عناصر غير مسؤولة هدفها تخريب العملية. وكان الهجوم بالقنابل في بريستينا يوم الجمعة الماضي، على مبنى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من المظاهر الواضحة لذلك. ويساورنا بالغ القلق إزاء الزيادة المبلَّغ عنها في حالات الهجوم وعمليات المضايقة ضد أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو.

وينبغي إدانة كل هذه الأفعال. ومن المؤكد أن استمرار عدم استقرار الحالة الأمنية، على غرار الحالة الموجودة في شمال ميتروفيكا، وفي أماكن أخرى في كوسوفو، من دواعي القلق المستمر بالنسبة للمجتمع الدولي. ونواصل دعم الجهود الجارية من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو للتصدي لمشكلة

الأمن، وفي حين أن البعثتين تظلان في حاجة إلى دعم قوي ومستمر من المجتمع الدولي، فإن نجاحهما سيتوقف في النهاية على الالتزام القوي والإرادة السياسية والتعاون التام لجميع زعماء الجماعات الإثنية المختلفة في كوسوفو. ويجب أن يقوم الزعماء والشعب على جميع المستويات، بدورهم في مكافحة التطرف وتشجيع التهذيب والتعايش الإثني.

ونشير إلى توقيع بيانات مشتركة من جانب زعماء الجماعات الإثنية المختلفة في بريستينا وغنجلان في حزيران/يونيه، وكذلك على اتفاق بارز باسم ”معاهدة ضد العنف“ بعد مؤتمر إيرلي هاوس في ولاية فرجينيا، في أواخر الشهر الماضي. وينبغي متابعة هذه التطورات الهامة في إطار العلاقات بين الأعراق، بشكل جدي مع مشاركة المجتمعات المحلية على صعيد القرية.

وتظل مسائل الأشخاص المفقودين واستمرار احتجاز ألبان كوسوفو في سجون صربيا مسألة مثيرة للقلق الشديد بالنسبة للمجتمع الدولي. ونؤيد الأعمال الجارية للجنة استعادة الضحايا وتحديد هويتهم التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتناول مسألة الأشخاص المفقودين. ونأمل صادقين أن تتخذ تدابير ملموسة في هذا الصدد.

تكلمنا في الماضي عن ضرورة تعاون قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لحسم هذه المشكلة بطريقة إنسانية ومسؤولة. ولا ينبغي استغلال حياة الآلاف من المحتجزين، فضلا عن أقربائهم في كوسوفو، من أجل أسباب سياسية.

أعضاء كثيرون في المجلس، بمن فيهم ماليزيا، يؤيدون بشدة اقتراح تعيين مبعوث خاص يُعنى بالمفقودين والمحتجزين والسجناء. وسنكون ممتنين لو تكرم السيد عنابي، الأمين العام المساعد بتقديم معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن هذا الاقتراح الهام. وسنكون ممتنين أيضا لو تكرم بتقديم أية معلومات قد تتوفر لديه بشأن الأعمال الجارية حاليا التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتصل بأنشطتها الخاصة بها أو بالشؤون القانونية وبتوجيه لوائح الاتهام إلى مرتكبي جرائم الحرب في كوسوفو.

وفي الختام، يعرب وفدي عن التقدير للتفسير الذي قدمه السيد عنابي للقرارات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالتعاون الوثيق مع قوة كوسوفو، لتحمُّل المسؤولية عن المصهر وتحسين إدارة مجمع تربكا في شمالي ميتروفيكا لأسباب تتعلق بتوفر الأسباب البيئية والاقتصادية لبقاء هذه الصناعة الهامة في كوسوفو.

ونحن نؤيد القرار الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصفته تدبيرا ملائما وضروريا. وينبغي أن نحيط علما بالتأكيدات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومفادها أن العاملين في المصهر لن يفقدوا وظائفهم. ويرى وفدي أن هذا القرار يعد دليلا كافيا على أن الإجراء المُتخذ حفزته الأسباب التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولا يُعزى إلى سبب آخر. ونعرب عن أسفنا لتسييس هذه المسألة.

وأخيرا، نضم صوتنا إلى أصوات أعضاء المجلس الآخرين الذين أعربوا عن القلق إزاء احتجاز مواطنين من رعايا المملكة المتحدة ومواطنين كنديين كانوا يعملون في أنشطة دولية هامة في كوسوفو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد عنابي ليرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد عنابي (تكلم بالانكليزية): سوف أنقل، بطبيعة الحال، إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو والسيد كوشنر، تعبيرات التقدير لعمله فضلا عن الاهتمامات التي تم التعبير عنها حول هذه الطاولة فيما يتصل بأنشطة البعثة. ليس لديَّ إجابة على جميع الأسئلة التي أثيرت، ولكني سأحاول أن أقدم بإيجاز بعض الإيضاحات بشأن بعض المسائل التي أثيرت.

أولا، فيما يتصل بالنظام الذي وقَّع عليه السيد كوشنر في ١٨ آب/أغسطس بشأن مركز امتيازات وحصانات قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو: بما أن البعثة طُلب إليها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أن تُنشأ إدارة مدنية مؤقتة، ساد الشعور، بعد استعراض قانوني دقيق لهذه المسألة، بأن هذا النظام ضروري لتمكين أولئك الأفراد سواء أكانوا تابعين لقوة كوسوفو، أم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أم للاتحاد الأوروبي، من تنفيذ مهامهم في ظل أوضاع عادية، وأن من الضروري منحهم الامتيازات والحصانات الأساسية التي تُمنح عادة في أوضاع كهذه.

وتحقيقا لذلك الغرض اعتُمد هذا النظام، واعتُمد مع أخذ شاغل رئيسي في الحسبان، ألا وهو حماية الأفراد التابعين لتلك المنظمات حسب الحاجة في المحاكم المحلية. ويكفل هذا النظام ويوضح أيضا أن ركني منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وهما ركنان أساسيان لا غنى عنهما من الأركان المكونة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والأفراد التابعين لهما، يتمتعون بامتيازات وحصانات مماثلة، ومن ثم فهو ينطبق ليس فحسب على قوة كوسوفو بل أيضا على الأفراد التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي الذين يشكلون جزءا من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأخيرا، فهو يوضح مسائل من قبيل المسؤولية وإجراءات رفع الحصانة في كوسوفو. وينبغي النظر إليه في ظل ذلك الضوء، ولم يُقصد به بأية حال الانتقاص من سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو من سلامة أراضيها.

أما فيما يتعلق بإغلاق مصهر الرصاص في زفكان، فقد أكد السيد كوشنر أن هذا الإجراء مؤقت. لقد أوضح في مؤتمر صحفي أنه لا توجد نية لإغلاقه إلى ما لا نهاية. وفي الحقيقة، لقد عُقدت النية على إعادة افتتاحه في أسرع وقت ممكن حالما يتم إصلاحه بحيث يتوافق مع المعايير الصحية الأساسية ومعايير مكافحة التلوث الأساسية.

تدفع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أجور الـ ٥٠٠ ١ عامل أو أكثر الموظفين في المصنع، وذلك حسبما ذكرت في إفادتي الإعلامية، وبطبيعة الحال، سوف تتاح لهم الفرصة لاستئناف العمل حالما تسمح الأوضاع بإعادة افتتاح المصنع.

وفيما يتصل بمنشأ الأسلحة التي استردتها قوة كوسوفو، سوف ننشد الحصول على معلومات إضافية في هذا الشأن. لقد قدمت قوة كوسوفو بعض المعلومات في التقرير المرحلي الذي عُمم مؤخرا على أعضاء المجلس بشأن أنشطة قوة كوسوفو. وسوف ننشد الحصول على معلومات إضافية من قوة كوسوفو تتصل بمنشأ تلك الأسلحة وسوف نسترعي انتباه المجلس إلى تلك المعلومات عندما نتلقاها.

وفيما يتصل بتعيين مبعوث خاص يُعنى بالمفقودين، أفهم أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بصدد استكمال الترتيبات من أجل تعيين مبعوث خاص وأن التعيين سيتم في غضون وقت قصير.

ويتعيَّن عليَّ أن أسعى من أجل الحصول على المزيد من المعلومات بشأن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية

ليوغوسلافيا السابقة وسوف أعود إلى المجلس بتلك المعلومات بعد أن أتلقاها.

وأخيرا، وفيما يتعلق بمسألة إجراء الانتخابات في المناطق التي يكثر فيها وجود الصرب وأعضاء الأقلية التركية، وحسبما يعلم أعضاء المجلس، بذلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جهودا هائلة لمحاولة ضمان إتاحة الفرصة لجميع مَن يرغبون في المشاركة في تلك الانتخابات كي يشتركوا فيها. لقد استكملت الآن عملية التسجيل، وليس بالمستطاع من الناحية التقنية إعادة افتتاح عملية التسجيل. ويسمح نظام الانتخابات للممثل الخاص بتعيين ممثلين عن الأقليات في المجالس البلدية لضمان تمثيلهم على نحو ملائم في هذه الهيئات. وأعتقد، في ضوء مستوى المشاركة في الانتخابات، أن السيد كوشنر سوف يتخذ الإجراء الضروري لضمان تمثيل شتى الأقليات تمثيلا ملائما في المجالس البلدية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد عنابي الأمين العام المساعد على الإيضاحات والردود التي قدمها على الأسئلة التي أثيرت في سياق مناقشة هذا الصباح.

لا يوجد متكلمون مسجلون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠